

## قراءة في النظريات المفسرة للجريمة النسوية

أ.د حاج الله مصطفى، جامعة يحيى فارس المدية

[hadjallahmustapha@gmail.com](mailto:hadjallahmustapha@gmail.com)

### ملخص:

نحاول من خلال هذه المساهمة تسليط الضوء على ظاهرة الجرائم النسوية و ذلك من خلال عرض بعض النظريات التي تناولت هذا الموضوع السوسيولوجي من خلال تفسيرها كونها ضحية من جهة و كونها امرأة مجرمة من ناحية أخرى .  
ان موضوع جرائم النساء من المواضيع التي تناولتها كل الشرائع السماوية اذ ان الجريمة لا تخص مجتمعا دون الآخر او جنسا او نوعا دون الآخر الا ان موضوع المرأة المجرمة شكل و ما زال يشكل هاجسا لكل المتابعين سواء كانوا مختصين او من العامة بصفته حالة لا معيارية في المجتمع الذي يقوم على ثنائية الرجل و المرأة اذ تعد هذه الأخيرة فاعلا هاما في تكوينه و استمراره و بالتالي استقراره .

الكلمات المفتاحية: السلوك الاجرامي للمرأة، المداخل النظرية .

### Abstract

Through this contribution, we try to highlight the phenomenon of feminist crimes by presenting some theories that have addressed this sociological subject by interpreting it as a victim on the one hand and as a criminal woman on the other.

The subject of women's crimes is one of the subjects dealt with in all the divine laws. The crime does not belong to a society but to another or to a gender or gender. However, the subject of women criminals has been and continues to

be an obsession for all followers, whether specialized or public, as a non-standard situation in a society based on the binary of men and women.

..Keyword; Women's criminal behaviour, theoretical approach

### 1- النظرية البيولوجية الوضعية (اللمبروزية):

لقد كان تركيز العالم " سيزار لومبروزو " C.Lombroso رائد المدرسة الوضعية على الرجل المجرم أكثر من تناوله للمرأة المجرمة اذ أنها لم تحظى الشهرة الكبيرة في أعماله.

الا من خلال كتابه الشهير المرأة المجرمة والباغية، نجده قد فسر الإقبال على السلوك الإجرامي عند المرأة انطلاقا من العوامل الوراثية.

حيث جاء فيه: أن أهم أسباب إجرام المرأة تعود إلى العادة الشهرية ومرحلة اليأس و الأمومة و الطمث. و بذلك فقد فسر لومبروزو اجرام المرأة بالتغيرات البيولوجية التي تطرا على المرأة و قد فسر هذا النوع من النساء بانهن اكثر ذكورية و هذا ما يجعلهم اكثر استعدادا للاجرام. (جمال معتوق ، 2017، ص 38)

وقد تكلم على مواصفات المرأة المجرمة، الكثيفة الشعر والملامح الشريرة، تلك التي تتوفر فيها على الأقل على 05 من 08 صفات مزاجية وفيزيولوجية كذلك التي أشار إليها عند دراسته المجرم بالردة الوراثية.

وقد اتبع أتباع لومبروزو نفس الخطة ونفس النهج في تناولهم للجريمة والانحراف، حيث لم يفصلوا بين كل من الرجل والمرأة وممارسة الجريمة و الانحراف.

اما المدرسة النفسية والتحليل النفسي كان اهتمامها بموضوع بنحوض وانحراف المرأة خياليا جانبا للحقيقة والنزعة العلمية وهذا بينته العديد من الدراسات.

حيث تفسر المدرسة الفرويدية إجرام المرأة وانحرافها بافتقادها للعضو الذكري، والاضطراب العصبي لديها يكمن في النهاية في عدم قدرتها على التوافق مع هذا القصور، وبالتالي عدم رغبتها في الخضوع لهذا المصير البيولوجي". ( ميشل مان ، 1999 ص، ص 771،770)

ويواصل ميشيل مان قوله: " وعلم النفس، والطب النفسي، والدواء الحديث يستعيد مجددًا هذه الأساطير الفرويدية عن المرأة العصابية. ففي بريطانيا هناك امرأة من بين كل ستة من النساء تحال إلى مستشفى الأمراض العقلية في لحظة ما، ربع النساء من السكان يتعاطين أدوية العلاج النفسي، وفي أغلب الأحيان، فإن المرأة التي تذهب إلى طبيبها بشكوى جسدية لا تصدق ويقال لها أن سبب كل شكواها " خلل دماغي" ويكتفي عادة بمنحها الأدوية المزيلة للاكتئاب...". ( ميشل مان ، 1999 ص، ص 771،770)

ويظهر هنا مدى احتقار المرأة في المجتمعات الغربية، حيث ينظر إليها نظرية دونية، وتستغل أبشع الإستغلال ، ما أدى بالنساء ضحية التحرش الجنسي رفع شعار " جسدي هو ملكك لي " " mon corp m'appartiens " بسبب الاعتداءات و الاستغلال الجنسي المتكرر ضد المرأة و اعتبرها مصدر للذة و المتعة فقط .

أما فيما يخص النظريات السوسيولوجية سواء منها الكلاسيكية أو الحديثة فلم تميز بين كل من الرجل والمرأة في الإقبال على الجريمة، بل نجد أن أغلبها عند التطرق الى الجاني والجريمة تركز الرجل أكثر منه على المرأة .

**2. النظرية اللامعيارية :** لقد جاءت مساهمة قطبي النظرية اللامعيارية ميرتون و دوركايم في موضوع جريمة المرأة متباينة ، و جاء أفضل تحليل لها من طرف العالم دوركايم من خلال تحليله لظاهرة الانتحار و عن الحالات التي يزداد أو ينتهي فيها الى الانتحار حيث رأى بأن ظاهرة الانتحار تختلف معدلاتها باختلاف الجنس.

وكما يقول د. محمد علي محمد لقد خالص - دوركايم - بعد دراسة البيانات الإحصائية إلى النتائج الواقعية الآتية: ( محمد علي محمد ، 1976 ص، ص 127،128)

- الزواج المبكر غالبًا ما يؤدي إلى الانتحار، وبخاصة بين الرجال.

- يقل الميل نحو الانتحار ابتداء من السن العشرين بالنسبة للمتزوجين من الجنسين، عنه بين غير المتزوجين.
  - تزداد نسبة الانتحار بين غير المتزوجين من الجنسين عنها بين المتزوجين.
  - تقل نسبة الانتحار بين النساء عنها بين الرجال.
  - تقل نسبة الانتحار بين النساء غير المتزوجات عنها بين الرجال وذلك لأن الرجل - فيما يرى دوركايم - يستفيد من الزواج أكثر من المرأة.
  - تزداد نسبة الانتحار بين الأرمال عنها بين المتزوجين.
  - تقل نسبة الانتحار بين المتزوجين الذين لديهم أطفال عنها بين المتزوجين الذين ليس لديهم أطفال.
  - تقل نسبة الانتحار بين الأرمال الذين لديهم أطفال عنها بين المتزوجين الذين ليس لديهم أطفال.
  - تقل نسبة الانتحار كلما ازداد حجم الأسرة.
- ومنه نسجل أن جريمة الانتحار من المنظور الدوركايمي جريمة تخص الجنسين معاً، إلا أن هناك تباين فيما بينهما، وهذا الطرح النظري جاء بماكل من لمبروزو ومورسلي Morséli وانركو فيري Feri رواد المدرسة الوضعية أو المسماة البيولوجية.
- وفي نفس السياق نجد أن النظرية اللامعيارية Anomie عند العالم روبرت ميرتون Robert Merton عالجت موضوع الانحراف الاجتماعي أكثر من موضوع الجريمة أو السلوك الجنائي وهي نظرية عامة فهي ترى أن المجتمع يؤكد على أهداف ثقافية بنائية من جهة، ومن جهة أخرى يضع الوسائل المقبولة والمشروعة لتحقيق أهداف المجتمع مثل التعلم، والعمل وجمع المال. فميرتون يرى أن الهدف الأسمى في المجتمع الأمريكي هو المال، وبالتالي فإن أي سلوك لا يحترم هذه القيم الثقافية هو سلوك منحرف، وعندما يواجه الشخص ضغوط البناء الاجتماعي وضغوط النجاح وتحقيق الأهداف، تظهر مرحلة الأنوميا. ( عابد عواد الوريكات ، 2004 ، ص، ص 148، 149)

بمعنى أن انتشار السلوك الإجرامي والانحرافي لدى الجنسين يفسر بالتضارب بين كل الأهداف - الطموحات - والوسائل، فكثير من الأفراد يلجؤون إلى وسائل ترى الطبقة المهيمنة بأنها غير شرعية وبالتالي تفسر سلوكياتهم بالانحراف والجريمة.

إلا أن الفضل في تناول الجريمة والسلوك الإنحرافي عند المرأة بالدراسة دون الخلط بينها وبين الرجل يعود إلى الحركات الأنثوية أو ما يسمى بالاتجاه الراديكالي الأنثوي و قد انقسمت النظريات المفسرة للسلوك الإنحراف والإجرامي عند النساء إلى أربع (04) مداخل كبرى وهي:

أ- الاتجاه الراديكالي الأنثوي

ب- الاتجاه الاشتراكي الأنثوي.

ج- الاتجاه الليبرالي الأنثوي.

د- الاتجاه الماركسي الأنثوي.

### 3. النظرية الراديكالية الأنثوية:

كانت دراسات الجريمة، شأنها شأن المنهجيات الأخرى في علم الاجتماع، تتجاهل النصف الآخر للمجتمع حتى عهد قريب. ومن هنا فقد كان أنصار المدرسة النسوية على حق في تقديم لعلم الجريمة الذي كان علمً يتمحور حول الرجل وتحتفي فيه النساء في كل التوجهات والنظريات والبحوث التجريبية. ( انتوني غدنز ، 2001ص، ص 292)

وهذا التأخر في ظهور علم اجتماع جنائي يتخذ من المرأة والجريمة موضوعاً له بالإضافة إلى نظريات مفسرة للسلوك الإجرامي عند النساء يرجع إلى الثقافة المهيمنة لدى الباحثين والتي مفادها أن عالم الجريمة والانحراف هو عالم خاص بالرجال بالدرجة الأولى وإن وجدت نساء مجرمات، فعددهن لا يجذب الانتباه ولا يشكل ظاهرة جديرة بالاهتمام.

ويرى أصحاب الاتجاه الراديكالي الأنثوي أن العنف و سيلة التمييز بين النوعي اذ يعد العنف وسيلة أساسية لفرض سيطرة الرجل و تميزه عن المرأة و هو وسيلة لتأكيد عدم المساواة بين النوعي و اداة للضغط على المرأة بهدف العودة الى الأسرة و المنزل ( جمال معتوق ، 2011ص، 345)

كما تظهر الدراسات تفاوتاً وتنوعاً كبيرين بين أنواع الجرائم التي يرتكبها الرجال والنساء، فالجرائم التي تشيع في أوساط النساء هي في أغلب الحالات أقرب إلى الجنح وحالات إنتهاك القانون البسيطة نسبياً، وتتلخص إحدى الدراسات التي أجريت

(Flowers 1987) إلى أن أكثر النماذج شيوعا في أوساط النساء في الغرب تتراوح بين النشل والسرقه من المتاجر وجرائم

الإساءة للنظام والآداب العامة مثل السكر والبغاء. ( جمال معتوق ، 2011، ص 292،293)

وعليه فهذه المقاربات الراديكالية الجديدة تنطلق كلها من أربع فرضيات هي:

- النساء في الغالب أقل عقوبة من الرجال.

- النساء في الغالب ضحايا.

- النساء يرتكبن إنحرافات أقل من الرجال.

- انحراف النساء جد مميز، بل مختلف تمام عن انحراف وجرائم الرجال.

إن الإنطلاق من متغير الجنس في الدراسات الجنائية وخاصة علم الاجتماع الجنائي والإنحرافي قد شكل ثورة بالنسبة

للطرق المعرفية القائمة.

كما تعد دراسة العالم Pollack في سنة 1950 بمثابة الدافع الرئيسي لهذا التحول في دراسة السلوك الإنحرافي

والإجرامي حسب كل جنس منفصل عن الآخر.

ترى دراسة هذا العالم أنه لا يجري الإبلاغ أو الإعلان عن أكثرية الجرائم التي ترتكبها النساء بحكم أن الانطباع

التقليدي الشائع لا يضيف على النساء طابعا إجراميا واضحا، كما أن المحاكم عموما تميل إلى الرفق بالنساء والتساهل معهن. وقد

يكون الزعم الأول في هذه الدراسة حول عد الإبلاغ عن جرائم النساء أو التستر عليها عاريا من الصحة في الجوهر، غير أن

الرأي الثاني المتعلق بتساهل النظام القضائي معهن مازال ماثرا للجدل. ( جمال معتوق ، 2011، ص 292،)

و يرى Pollack صاحب نظرية الشهامة أن الرفق في معاملة النساء يتخذن مسارين، فقد يميل رجال الشرطة و

المسؤولون الآخرون إلى النظر إلى المرأة المجرمة باعتبارها أقل خطرا من الرجال، أما الاعتبار الثاني، فإن الأحكام بالسجن هي أقل

نسبيا مما يصدر على الرجال من الفئة نفسها من الأفعال المنافية للقانون.

زيادة على ان ضحايا النساء المجرمات نادرا ما يقدمون شكاوي ضدهن خاصة اذا كان هولاء الضحايا هم الزوج ، او الأطفال او الرجل . كما ان للنساء المجرمات قدرة على المغالطة و الكذب و الإخفاء ، إضافة الى الصفة المقنعة للاجرام النسوي التي تجبر المرأة على ادائها . ( جمال معتوق ، 2017ص118)

إلا أن الملفت للإنتباه بالنسبة لنظرية التمهين الاقتصادي أنها نظرية أحادية الطرح والرؤية والاعتماد عليها في تفسير جرائم النساء لا يساعد الباحث كثيرا في فهم سلوكيات النساء واللواتي يعانين من التهميش الاقتصادي، وعليه لا يمكن التعميم، بل هناك الكثير من النساء اللواتي يعانين من التهميش إلا أنهن غير مجرمات ولا منحرفات.

والملاحظ أن كل هذه الاتجاهات تتفق في كون جرائم النساء وإنحرفهن يرجع إلى:

- الإستغلال.
- تقسيم العمل غير العادل بين الجنسين وتوزيع الثروة.
- المكانة المتدنية التي تحتلها المرأة في المجتمع.
- اضطهاد المرأة وهيمنة النظام الأبوي.
- جرائم النساء في أغلبها جرائم إقتصادية.
- عدم المساواة في التعامل مع الإناث وخاصة نظام العدالة الجنائية.
- تهميش المرأة وإبعادها عن سوق العمل.
- و يؤكد أنصار الاتجاه النسوي الراديكالي على أنه :
- على مر التاريخ كانت النساء أول جماعة مضطهدة و مقهورة .
- ينتشر قهر المرأة في كل المجتمعات المعروفة اليوم .
- أن قهر المرأة من العمق و الرسوخ حتى أنه من أقوى أنواع القهر التي يصعب إستصالتها ، و لا يمكن التخلص منه إلا من خلال التغييرات الإجتماعية الأخرى مثل إلغاء المجتمع الطبقي .

- في المجتمعات الغربية المعاصرة يعد تحكم الرجل في سلوك الجنسي و سيطرته عليه هو جوهر سيطرة الذكور و تحكمهم و تتبع هذه السيطرة في المجال الاجتماعي لممارسه الرجل قوته نزع الرجل أحقية المرأة في ممارسة الجنس ، وعليه ستضل القوة مسلطة عن المرأة من خلال علاقات جنسية جبرية و العنف الجنسي ، كالاغتصاب ، ضرب الزوجة ، زنا المحارم ، الصور الفاضحة و الفنون الإباحية .

يميل الاتجاه النسوي الراديكالي في تفسير الجريمة إلى الاستعانة بمقولة الحتمية البيولوجية ، فعلى سبيل المثال تذهب عند حديثها عن الاغتصاب "تحلل الواقع التشريحي لبنية الأعضاء التناسلية فإن الجنس الذكر و بحكم الطبيعة هو المفترس ، و أن جنس الأنثى و بحكم الطبيعة أيضا هي الفريسة ، و تضيف كذلك في هذا الصدد ان الطبيعة التشريحية و البيولوجية للرجل تمنحه الاستعداد لاغتصاب المرأة ، و إن النساء بحكم طبيعتهن البيولوجية سبب خضوع النساء و ارتكاب الرجل للجريمة ، و بالتالي فإن الحتمية البيولوجية للمرأة و الرجل تجعل من المرأة خاضعة لافتراس الرجل بصورة لاشعورية ، و بدون وجود هذه الحتمية و بعدها القابلية لن يكون هناك جماعا أو اغتصابا". (محمود عادل السمري ، 2009، ص365)

هذه النظرية تجد صداها خاصة في المجتمعات الأبوية تلك المجتمعات التي تعمل عن تكريس مبدأ تفوق الذكر عن الأنثى و خضوع و تبعية الأنثى للذكر.

و في دراسة للأستاذ معتوق حول "وجوه من العنف ضد النساء خارج بيوتهن" . توصلت إلى أن أغلب الذكور الذين مارسو العنف ضد النساء في الشارع أو أماكن العمل قد فسروا سلوكهم هذا بأن وجود المرأة خارج البيت و إقتحامها عالم الشغل و العالم الخارجي بشكل عام هو تعدي عن ماهو خاص بهم و تطفل من طرف النساء وإن العنف بأنواعه المختلفة الممارس ضدها يهدف إلى دفعها للعودة إلى عالمها الحقيقي و المتمثل في البيت ، كما فسروا بطالة الرجل بسرقة مناصب العمل الخاصة بهم من طرف النساء ، و إن ممارسة العنف ضد المرأة ما هو إلا وسيلة شرعية للدفاع عن مصالح الذكور. (جمال معتوق ، 2001، ص 346)

و عليه فإن تزامن الإحباط مع عامل الحرمان لدى الفرد يخلق حالة من عدم الرضا تدفع به إلى انتهاج السلوك العنيف ، نتيجة الإحساس بالظلم و السيطرة تبعا للظروف المادية.

و قد بين هذه الهيمنة الذكورية على النساء بشكل أكثر وضوحا العالم بير بورديو "P.Bourdieu" في كتابه la domination masculine "حيث تعد الهيمنة الذكورية حق الذكر في تعنيف المرأة و التحكم فيها ظاهرة عالمية تعرفها كل المجتمعات الإنسانية ، كما أنها لا تخص المجتمعات العربية فقط كما يروج لها ، بل نجدها في المجتمعات الغربية و الآسيوية كذلك حسب العديد من الدراسات أنثروبولوجية التي أكدت ذلك.إلا أنها تكون أعمق و أكثر انتشارا في المجتمعات العربية و الإسلامية إذ أن سلطة الأبوية تعطي الحق للرجل في استخدام القوة ضد المرأة و الأطفال الذين يقعون تحت سيطرته ، حيث تعطي للرجل في الثقافة العربية و الإسلامية مكانه الأمر و النهي الذي تلبى طلباته و تعتبر أوامر بالنسبة للمرأة و تعاقب في حالة مخالفتها أو عدم تطبيقها ، و ما عليها إلا الخضوع و الخنوع ، و يكون مجال نشاطها منحصرا في نشاطات البيت فقط من خدمات و رعاية الأسرة ماديا ونفسيا.( جمال معتوق ، 2001 ، ص 349)

و عليه نرى أن المعايير الثقافية السائدة داخل المجتمعات العربية و الإسلامية و المبنية عن الاعتقاد السائد و البديهي بأن الرجل ذو وضع أعلى من المرأة و على أنه القائد ، تعد هذه المعايير المسؤل الأول عن تكريس الهيمنة الذكورية و مبدأ اللامساواة بين الجنسين.

تفيد العديد من الدراسات أن هناك اختلاف نسبي بين جرائم النساء و جرائم الرجال باعتبار أن جرائم الرجال تفوق بكثير جرائم المرأة ، فالإجهاض و قتل الأطفال حديثي الولادة و تعريضهم للخطر ، و كذا جريمة البغاء في المجتمعات التي تعتبر هذا النوع من السلوك جريمة ، يعاقب عليها القانون و إنحرف ترفضه العادات و التقاليد للمجتمع ( نظير فرح مينا ، 1993 ، ص 88)

فأن المرأة كثيرا ما تكون الباعث الخفي عن إرتكاب الجرائم بمعرفة للرجال و الرد عن ذلك أنه يمكن للرجل القيام بالجريمة بسبب المرأة أو تحريضها ، فكثيرا ما تكون المرأة سببا للمشاجرات و جرائم القتل كجمعها بين عشيقين ثم التحريض بينهما .

## 7-الإتجاه النسوي الليبرالي:

ترجع جذور الاتجاه النسوي الليبرالي إلى المثاليات الاجتماعية عن الحرية و المساواة في القرنين 18 و 19 حيث كانت الحرية تعني التحرر من تدخل الدولة و خاصة فيما يتعلق بالأمور الشخصية و تتطلب المساواة المثالية أن يكون كل فرد قادرا عن تحقيق

النجاح و الرقي في المجتمع إلى أقصى مدى طالما تسمح له مواهبه ومهاراته بذلك ، و ألا تعوقه قيود القانون أو العرف فقانون العرض والطلب هو الحاكم بين أصحاب المواهب داخل السوق الإقتصادية.

لهذا فقد خلقت هذه الأفكار المثالية عن الحرية و المساواة ظروفًا دفعت إلى المطالبة بتطبيق هذه الأفكار و الآراء عليهن كما هي مطبقة على الرجال .

و يرى أنصار الإتجاه النسوي الليبرالي أن جذور خضوع و إستبعاد المرأة تكمن في إنكار الحقوق المدنية للمرأة و الفرص الإجتماعية و يطالبون بحصول المرأة على نفس الحقوق و الفرص مثل الرجل في المجال السياسي و التجاري و الوظيفي ، كما يرجع أصحاب هذا التوجه أن أحد أسباب التحيز النوعي ضد المرأة هو التنشئة الإجتماعية القائمة على أساس النوع ، حيث يتم تنشئة البنات و النساء على التحلي بالصبر و التفهم و الخضوع للغير و الطاعة و حسن المعاملة و عن هذا الأساس يتحدد دور المرأة فيصبح ينحصر دورها داخل الأسرة في التربية و القيام بالأشغال المنزلية ، و خارج الأسرة تقوم بأدوار محددة تبعا للنوع تتمثل عادة في الأدوار الخدمية و المبيعات و الكنايية.( محمود عدلي السمري ، 2009، ص 365)

كما ربط أنصار الاتجاه النسوي الليبرالي بين الفرص و التنشئة الاجتماعية و إرتكاب الجريمة في تفسير العلاقات بينهم ويستدلون في ذلك تطور إرتكاب الجريمة في زيادة الفرص ، حيث يعتبرون أن فترة السبعينات شهدت أقل نسبة في ارتكاب الجريمة لأن الفرص المتاحة أمام النساء كانت محدودة إلا أن الفترة التي تلتها شهدت حركات التحرر تطالب بحرية المرأة و مساواة الفرص بينها و بين الرجل سمحت لها أن تسلك نفس مسار الرجل ، و بالتالي فإنه حسب أنصار الإتجاه الليبرالي في تفسير الجريمة فإن زيادة المساواة في سوق العمل نتج عنه زيادة في فرص المرأة في ارتكاب جرائم ذات صلة بالمهنة الممارسة مثال ذلك التزوير، الرشوة ، الاختلاس ، النصب و الاحتيال .

حاول الاتجاه النسوي تفسير الجريمة في ضوء دور النوع في التنشئة الإجتماعية ففي فترة السبعينات ظهرت كتابات متعددة للإتجاه النسوي الليبرالي تؤكد العلاقة بين دور النوع و الجريمة حيث أكد على وجود ارتباط بين جرائم النساء و الرجال ، و بين الأنماط الثقافية عند الذكورة و الأنوثة ، حيث أن نمط و معدل الجرائم التي يرتكبها كل جنس تعبر عن نمط شخصيته ، و الدور الاجتماعي له ، حيث أن الفروق الجنسية قد تضاءلت في السنوات الأخيرة ، حيث أن بعض بين الأدوار القائمة عن التباين النوعي قد

تضاءلت بسبب ظروف الحياة الحديثة و أصبح انحراف الذكور و الإناث أكثر تماثلا. (محمود عدلي السمري ، 2009، ص

(366

## 8- الإتجاه النسوي الماركسي :

يختلف الإتجاه النسوي الماركسي عن الإتجاه النسوي الليبرالي إلى حد كبير ، حيث يذهب الإتجاه الماركسي إلى أن تقسيم العمل على أساس الطبقة ، و تقسيم العمل القائم على أساس النوع يحددان العمل معا للوضع الاجتماعي للنساء و الرجال في أي مجتمع ، ويرى أصحاب هذا التوجه أنه طالما توجد ملكية خاصة فإن الجنس الذكري يبقى هو المتحكم و المسيطر عن كل النظم الاجتماعية و أن نمط الإنتاج الرأسمالي هو التنظيم الاجتماعي الأساسي للمجتمعات الغربية الذي يحدد العلاقات الاجتماعية بين الطبقات ، و بين الرجال و النساء أيضا.

و يفسر الإتجاه الماركسي سيطرة الجنس الذكوري و عدم المساواة بين الرجال و النساء و أيضا بين الطبقات كون أن سيطرة و تحكم الذكورة من سمات المجتمع الطبقي ، حيث أن الذي يتحكم في النساء في الدرجة الأولى هو رأس المال .

ثم باقي الرجال في الدرجة الثانية، و بالتالي فإن تفسير إجرام المرأة حسبهم يتطلب فهم إيديولوجية الإنجاز الجنسي للرجل ، و كيف أن هذه الإيديولوجية تمنح الشرعية لقيام الأسرة في ظل النظام الرأسمالي. (محمود عدلي السمري ، 2009، ص 369)

يتمحور الدور و الوضع الاجتماعي للمرأة بالنسبة للأسرة و الجنس تبعا لمتطلبات المجتمع الرأسمالي ، خاصة فيما يخص إعادة الإنتاج قوة العمل ، و أن الانحياز الجنسي للرجل هو من الطبيعة الإيديولوجية للعلاقات الرأسمالية التي تشكل وضع المرأة و الجرائم التي ترتكبها ، و بالتالي فإن جرائم المرأة التي تتسم بالعنف مثل السرقة أو البغاء هي انعكاسا للظروف المعيشية للمرأة.

كما أنه غالبا ما يكون ضحايا القتل من طرف النساء ، هم أفراد العائلة أو أقارب أو ذوي العلاقات الحميمة ، و بالتالي فإن جرائم النساء في النظام الرأسمالي تعبر عن تدني وضع المرأة ، و يفهم ذلك من خلال نوعية الضحايا أو الوسائل المستعملة في الجريمة كالسكين أو الآلات الحادة عكس الرجل الذي يعتمد أساسا على الأسلحة النارية في جرائم القتل .

و، عليه فإن جذور العنف و اللامساواة ضد المرأة يعود إلى نمط الإنتاج حسب التفسير الماركسي النسوي و بالتالي يزداد اضطهادها و السيطرة عليها ما يدفع بها في الأخير إلى اللجوء إلى الجريمة و العنف تعبيرا عن رفضها لهذا الوضع المتدني ، و يكون هذا الاحتقار ذو وجهين نفسي و مادي اقتصادي قائما على المصلحة ، حسب القناعات الرأسمالية.

## 9- الإتجاه النسوي الإشتراكي :

يختلف الإتجاه النسوي الإشتراكي عن كل من الإتجاه النسوي الماركسي و الراديكالي ، حيث أنه يعطي أهمية للطبقة او النوع و يرى ان العلاقات بين الطبقات ، هي علاقات متداخلة و متكاملة مع بعضها البعض حيث تكمل كل واحدة الأخرى و يعتبر التفاعل بين الطبقة و النوع هو المسؤول عن تحديد و صياغة البناء الاجتماعي للمجتمع ، وأن الجريمة في المجتمع تكون نتيجة لتفاعل علاقات الطبقة و النوع في المجتمع .

و حسب هذا الإتجاه فإن النظام الرأسمالي يقوم على سلطة الأب في الأسرة حيث ينتج عنه تفاعل بين جماعة ضعيفة من النساء مسلوقة القوة و سلطة أبوية من جهة ، و طبقات عاملة دنيا و جماعة من الرجال الأقوياء و المديرين المهنيين (الطبقة الوسطى التقليدية ) و الطبقات الرأسمالية من جهة ثانية ، و منه فإن القوة الناتجة عن التباين بين النوع و الطبقة يعد أمرا حيويا في فهم و دراسة الجريمة ، فالأقوياء بسبب النوع أو الطبقة هم الأكثر إضرارا بالمجتمع ، و ذلك على عكس ما هو شائع من أن الفقراء و الخاضعون هم الذين يتميزون بهذه الصفة و بالتالي فإن أنماط و درجات الجرائم تخضع للتفاعل بين النوع و الطبقة التي تخلق بدورها مراكز القوة و اللاقوة في بناء هرمي للنوع و الطبقة.( محمود عدلي السمري ، 2009 ، ص 374)

بسبب امتلاك الأقوياء لمعظم الفرص المشروعة ، و إمتلاكهم أيضا لمعظم الفرص غير المشروعة كذلك الإرتكاب الجريمة ، لذلك فإن الذكور في معظم الطبقات الاجتماعية يرتكبون معدلات جرائم أكبر من الإناث ، كما أن تحديد نمط الجريمة يرجع إلى الوضع الطبقي للذكور و على سبيل المثال يقوم الذكور من الطبقات المهنية العليا بارتكاب أكبر عدد من الجرائم و بأنماط مختلفة و ذلك بسبب الفرص الكبيرة المتاحة لهم بينما يقوم الذكور من الطبقات الدنيا باللجوء إلى الجرائم التقليدية في حين تنخفض معدلات الجريمة عند النساء بسبب أوضاع النساء عديمة القوة في المجتمع الرأسمالي و انخفاض الفرص المشروعة و غير المشروعة ما ينتج لهم القدر القليل من الفرص لارتكاب الجريمة و هذا ما أشارت إليه نظريات الثقافة الفرعية الجانحة لدى الطبقات الدنيا .

وعليه فإن الإتجاه النسوي الإشتراكي يربط إرتكاب الجرائم بالفرض التي ينتجها مركز الفرد الاجتماعي تبعاً للنوع والطبقة التي ينتمي إليها .

و قد أوضح الأستاذ معتوق في هذا الصدد أن الفرد في المجتمع يكتسب منذ نشأته غرائز اجتماعية ، فإذا صادفت تلك الغرائز ظروفًا بيئية صالحة و ملائمة أدى ذلك إلى دعمها و قمع الأفكار الناشئة عن الغرائز الذاتية التي تتسم بالأنانية ، و لما كانت الجريمة تدخل في دائرة الأفعال الاجتماعية و التي تتفق مع الغرائز الأنانية للفرد لذا فإن و وقوعها يتوقف على مدى و كيفية نمو الغرائز الاجتماعية ( جمال معتوق "قراءة سوسيولوجية نقدية للنظريات المفسرة للجريمة" ورقة مقدمة الى الملتقى الوطني "فهم العنف و اليات معالجته" جامعة بسكرة ،الجزائر،، 2011، ص 94)

لهذا يعد الفقر من نتائج اللاعدالة الاجتماعية و الاقتصادية القائمة عن عدم التكافؤ في الفرص و الظلم في توزيع الأرباح مما ينتج عنه طبقة تحس بالظلم الاجتماعي و الاستبداد ، يغلق لديها كل منافذ الحياة الكريمة مما يجعلها تبحث عن سبل أخرى من أجل استقلاليتها الاقتصادية و المعيشية بعيدا عن السيطرة و الأنانية و غالبا ما تكون المرأة ضحية هذه الأنانية و المنع الاجتماعي زيادة عن سيطرة الرجل ماديا مما يحدها من حرية تصرفها ، و ينمي احساسها بالدونية داخل الأسرة ، كما أنها تعيش الابتزاز اللأخلاقي و اللاعدل في الحصول عن المقابل المادي للجهد المبذول منها في أماكن العمل فتلجأ إلى السرقة أو الرضوخ للبرغبات و الإبتزاز في أوساط العمل هروبا من الفقر و الحاجة .

و يرى الأستاذ سلاطنة أن الوضعية الاقتصادية السيئة للأشخاص العنيفين دور كبير في إستفحال ظاهرة العنف حيث أن أسلوب الحياة و الصعوبات التي تواجه الفرد يوميا في المدينة و الإحباطات المماثلة هي التي تساهم في دفعه لذلك سلوك ، إذ أن للفقر و البطالة و تدني مستوى دخل الفرد يؤثر سلبا عن الفرد و يبعث به إلى القنوط و رفض الواقع و محاولة الإنتقام ( بلقاسم سلاطنة ، 2008 ، ص 147)

و يشير الكاتب "فرح مينا" أن إجرائم النساء يزداد عن إجرائم الرجال فيما يخص جرائم الأموال و السرقات و التهريب ، والنشل ، و سرقة المحلات العامة و إخفاء المتحصل من الجريمة.( نظير فرح مينا ، 1993 ، ص 88)

و يتبين لنا من خلال تخصص جرائم المرأة أساسا في جرائم الأموال و النشل و هذا عند ما تجد نفسها عرضة للفقر و الحاجة و تعيش دوننا عن باقي النساء عاجزة عن البروز و محاولة التشبه بمن فتلجأ إلى السرقة من أجل تلبية متطلبات الحياة التي تراها هي مشروعة بالنسبة لها ، فيصبح كل شيء يهون لديها من أجل تحقيق رغباتها، كما ان لجوء المرأة للجريمة في الكثير من الحالات بغية لفت النظر و محاولة اثبات و جودها كفرد في المجتمع كامل الحقوق من جهة و تعبيرا عن سخط و عدم الرضا عن الواقع المعاش المتميز بالاضطهاد في كثير من الأحيان داخل الأسرة نفسها ، و أماكن العمل و ضمن مؤسسات المجتمع بصفة عامة .

1. د. أبو الحسين عبد الموجود إبراهيم، ديناميات الإنحراف والجريمة ( التفسيرات - القضايا - الممارسة العامة )، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008. ( محمود عدلي السمري ، 2009، ص 374 )
2. د. سمير نعيم أحمد، الدراسات العلمية للسلوك الإجرامي ومقالات في المشكلات الاجتماعية والانحراف الاجتماعي، مكتبة سعيد رأفت جامعة عين الشمس، مصر، 1985.
3. د. عابد عواد الوريكات، نظريات علم الجريمة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
4. د. مجد الهاشمي، موسوعة جرائم النساء العالمية والعربية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2005.
5. محمد علي محمد، رواد علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1976.
6. د. معن خليل العمر، علم ضحايا الإجرام، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
7. ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، نقلها إلى العربية د. عادل مختار الهواري و د. سعيد عبد العزيز مصلوح، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999.
8. أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة وتقديم الدكتور فايز الصبيغ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 4، بيروت، لبنان، 2001.
9. جمال معتوق . المرأة و الجريمة . النظريات المفسرة للجرائم النسوية . دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، مصر 2017
- 10 . جمال ،معتوق . "قراءة سوسيولوجية نقدية للنظريات المفسرة للجريمة "ورقة مقدمة الى الملتقى الوطني "فهم العنف و البيات معالجته "جامعة بسكرة ،الجزائر، 2011

11 . جمال ،معتوق .مدخل الى سوسيولوجية العنف. الجزائر .دار بن مريط، 2001

9منصور، رحمان.علم الاجرام و السياسة الجنائية .عنابة.الجزائر .در العلوم للنشر ، 2006

12. ابو الحسن ،عبد الموجود ابراهيم .ديناميات الانحراف و الجريمة (التفسيرات ، القضايا ، الممارسة العامة) . القاهرةالمكتب الجامعي الحديث ،2008.
- جمال معتوق مدخل الى سوسيولوجيا العنف . دار بن مرابط للطباعة و للنشر الجزائر 2011
13. محمد ،على سكيكر .العلوم المؤثرة في الجريمة و المجرم القاهرة . دار الفكر الجامعي ،2008
14. حمد ،نصر محمد .علم الاجرام .ط 1 عمان .دار الراية للنشر و التوزيع،2012.
15. بلقاسم ،سلاطينة وسامية ،حميدى. العنف و الفقر في المجتمع الجزائري .القاهرة دار الفجر للنشر و التوزيع ،2008.
16. نظير ،فرج مينا .الموجز في علم الاجرام و العقاب .ط 2. الجزائرديوان المطبوعات الجامعية ،1993.
17. محمود عدلى السمري .علم الاجتماع الجنائي .ط.1الاردن .دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة،2009. قائمة المراجع